عرب إسرائيل بين الدولة الصهيونية والمواقف العربية

دكتورة / إيمان حمدى*

فى عام ١٩٤٩، قال حاييم وايزمان لأحد أعضاء الوفد الذى ذهب لإبلاغه نبأ انتخابه أول رئيس لدولة إسرائيل - وكان يمثل السكان العرب : « إن كل شىء كنت أحلم به تقريبًا قد تحقق خلال حياتى ، لكن هناك حلمًا واحدًا آخر أود أن أرى تحقيقه وهو السلام بين إسرائيل وجيرانها ، وأنتم ، المواطنون العرب فى الدولة ، ينبغى أن تقوموا بدور جسر السلام »[1] .

وبعد أربعة وأربعين عامًا ، مع توقيع إعلان المبادئ بين كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كخطوة أولى نحو تسوية الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى ، ظهرت بعض الدلائل التى أشارت إلى احتمال تحقيق حلم وايزمان فى أن يلعب عرب إسرائيل دور حلقة الوصل التى تربط بين الدولة اليهودية والأمة العربية ، وأن يجد هؤلاء فى إحلال السلام حلًّا لوضعهم الشائك داخل إسرائيل ولأزمة الهوية التى يعانون منها . وبالفعل ساد التفاؤل فى بعض الدوائر

---

* مديرة تحرير « بحوث القاهرة فى العلوم الاجتماعية » - الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٧ ، يوليو/ تموز ١٩٩٧ . - ص ص ١٣٧ - ١٦٥) .

السياسية بين عرب إسرائيل فى أن يساعد حصول الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة على حق تقرير المصير وقيام دولتهم المستقلة على دمج عرب إسرائيل بصورة كاملة داخل المجتمع الإسرائيلى وتمتعهم بالمساواة المطلقة مع المواطنين اليهود، وعلى إتاحة الفرصة لهم لكى يلعبوا دورًا مؤثرًا فى المجالين؛ السياسى، والاقتصادى فى تعزيز العلاقات الإسرائيلية - العربية فى زمن السلم[٢].

هذا الأمل يتبدد مع نظرة متأنية للأحداث، خاصة إذا ما تأملنا موقف كل من إسرائيل والدول العربية تجاه عرب إسرائيل فى الفترة الأخيرة التى شهدت تطورات عملية السلام. فقد أثبتت هذه الأحداث أن القيادة السياسية فى إسرائيل - سواء كانت تتمثل فى حزب العمل أو الليكود - لا تزال أبعد ما تكون عن الاستعداد للمساواة بين مواطنيها العرب واليهود، وأن هذا الموقف يمثل أيضًا انعكاسًا لرؤية الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلى التى لا تعتبر الأقلية العربية جزءًا من النسيج العام لهذا المجتمع. ومن ناحية أخرى، فقد استبعدت العملية السلمية الجارية عرب إسرائيل من أية تسوية سياسية مقبلة، فى الوقت الذى يرتبط فيه مجرد قبول الدول العربية لهم بالتقدم الذى تحققه العلاقات العربية - الإسرائيلية والتى ليس لهم أى يد فيها.

وما بين اضطهاد إسرائيل - من ناحية - وتنكر العرب لهم - من ناحية أخرى، يمثل عرب إسرائيل أضعف أطراف الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى وأكثرها عرضة للآثار السلبية التى يمكن أن تتمخض عنها العملية السلمية حتى وإن نجحت فى إقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع.

ومن أجل التعرف على وضع عرب إسرائيل والتحديات التى تواجههم، سوف **يتعرض هذا المقال إلى تطور مواقف كل من إسرائيل والدول العربية تجاه عرب إسرائيل ثم رؤية هؤلاء العرب لأنفسهم ولكل من الطرفين الآخرين.**

إسرائيل: دولة يهودية أم ثنائية القومية

يبلغ عدد السكان العرب فى إسرائيل حوالى مليون نسمة، أى ١٨,٦٪ من الشعب الإسرائيلى. وعلى الرغم من حصول هؤلاء على الجنسية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، إلا أنهم مازالوا يعاملون فى دولة إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية ويعانون من كافة أشكال التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى الوقت الذى فقدوا فيه ارتباطهم العضوى بالدول العربية.

فعلى الرغم من تعهد إسرائيل فى «إعلان الاستقلال» بتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين كافة مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، إلا أن هذه المساواة لا تزال حتى الآن حلمًا بعيد المنال بالنسبة لسكانها العرب ومطلبًا أساسيًا لهم طوال العقود الماضية. فإسرائيل - التى تعرف نفسها بأنها دولة يهودية - ترفض أن تعترف بالعرب كجزء من الكيان الإسرائيلى الواحد مثلهم مثل اليهود ولا حتى أن تعتبرهم أقلية قومية لها حقوقها المشروعة، بل تعاملت معهم منذ البداية كأقلية «غير يهودية» غير مرغوب فيها، أقصى ما يمكن أن تتطلع إليه هو أن يسمح لها أن تعيش فى هذا البلد.

وبذلك وجد عرب إسرائيل أنفسهم تحت حكم عسكرى داخل وطنهم حتى عام ١٩٦٦. وفى نفس الوقت، فهم محرومون حتى الآن من تولى أية مناصب سياسية عليا فى الدولة أو حتى التمتع بنفس الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى يتمتع بها اليهود على الرغم من تمثيلهم فى الكنيست الإسرائيلى. وقد زاد الوضع سوءًا حالة الصراع التى استمرت لعقود طويلة بين إسرائيل والدول العربية والتى ساهمت فى تفاقم شعور اليهود بعدم الثقة فى الأقلية العربية واعتبار أفرادها «طابورًا خامسًا» يهدد وجود ومصالح دولتهم[٣].

وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على وضع العرب الاقتصادى والاجتماعى خلال الخمسة عقود الأخيرة وزيادة الوعى السياسى لديهم وإصرارهم على المطالبة بالمساواة مع اليهود، إلا أن هذا المطلب لم يكن يقابل إلا بالتجاهل من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى أن بدأت عملية السلام الحالية والتى دخلت فيها إسرائيل لأول مرة فى مفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية - وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية - من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وإنهاء حالة الحرب والمقاطعة بين الطرفين. ومع دخول العلاقات الإسرائيلية - العربية مرحلة التطبيع وحرص عرب إسرائيل على أن يكون لهم دور إيجابى فى تدعيم العملية السلمية، بدا للحكومة الإسرائيلية إمكانية الاستفادة من الروابط الثقافية والعرقية التى تربط مواطنيها العرب بباقى الشعب الفلسطينى والأمة العربية لفتح المجتمعات العربية أمام المصالح الإسرائيلية.

وقد تزامنت هذه الرؤية مع إجراء انتخابات عام ١٩٩٢ البرلمانية فى

إسرائيل، والتى شهدت لأول مرة دورًا مؤثرًا للأحزاب العربية فى فوز حزب العمل بالأغلبية داخل الكنيست وعودته إلى الحكم مؤتلفًا مع كتلة ميريس اليسارية التى تؤيد حق تقرير المصير لفلسطينى الضفة والقطاع ومنح المساواة لعرب إسرائيل.

فى ظل هذه المتغيرات، بدأت حكومة العمل برئاسة رابين - والتى كانت تضع تحقيق السلام مع العرب على رأس أولوياتها - فى كسب ود مواطنيها العرب والإيحاء بأن صفحة جديدة فى العلاقات على وشك أن تبدأ بين الطرفين. وكان رابين قد أشار إلى موقفه من محنة عرب إسرائيل فى لقائه برؤساء الأحزاب العربية أثناء مشاوراته لتشكيل الحكومة عندما قال: إنه يعى جيدًا الوضع المخجل الذى تعانى منه إسرائيل بسبب عدم التكافؤ بين سكانها اليهود والعرب[٤].

بعد ذلك، قام رابين بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الأحزاب العربية من أجل ضمان تأييدها لحكومته فى الكنيست أعطى فيها التعهدات الآتية: زيادة مخصصات البلديات العربية لتتساوى مع نظيراتها اليهودية بعد خمس سنوات. إزالة الفجوة بين العرب واليهود، فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الصناعية. إعادة ممتلكات الأوقاف إلى المسلمين. حل مشكلة القرى العشوائية العربية بوضعها على خريطة الدولة. وأخيرًا العمل على استيعاب أعداد أكبر من خريجى الجامعات العرب فى وظائف الدولة[٥]. وبالفعل، قامت حكومة رابين باتخاذ عدة خطوات إيجابية لصالح المواطنين العرب، كان من أبرزها: زيادة ميزانية المجالس المحلية العربية. وضع مدينة

الناصرة على خريطة التنمية السياحية . بناء فصول إضافية فى المدارس العربية . وتحقيق المساواة بين الأسر اليهودية والعربية فى الإعانة الاجتماعية التى تمنحها الدولة لرعاية الطفل[٦] .

أما أهم ما قام به رئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الإطار فكان على المستوى السياسى عندما ألغى منصب مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية بعد تشكيله الحكومة بشهور قليلة ، وهو المنصب الذى كان قائمًا منذ عام ١٩٤٩ وكان يمثل حلقة الوصل بين الحكومة الإسرائيلية والأقلية العربية . وتكمن أهمية هذه الخطوة فى أنها كانت تمثل أحد المطالب الرئيسية لعرب إسرائيل منذ نهاية الحكم العسكرى فى الستينات ، حيث إن وجود هذا المنصب فى حد ذاته كان يعنى عدم الاعتراف بالعرب كمواطنين طبيعيين فى الدولة واعتبارهم كأجانب فى حاجة إلى معاملة خاصة مما كان يحول دون اندماجهم الكامل فى المجتمع . بالإضافة إلى ذلك ، كان العرب يرون أن المهمة الأساسية لهذا المكتب هو مراقبة نشاطهم كأقلية تمثل خطرًا على الأمن بدلًا من مساعدتهم على تسيير شؤونهم والعمل على حل مشكلاتهم[٧] . وعلى هذا ، استقبل النواب العرب قرار رابين بالترحيب الشديد واعتبروه بداية الطريق لتصحيح وضع العرب فى إسرائيل . وفى نفس الوقت ، قامت الحكومة الإسرائيلية لأول مرة بفتح المجال أمام العرب لشغل بعض المناصب الكبيرة فى الدولة التى كانت مقصورة على اليهود ؛ مثل تعيين يوسف حاج سفيرًا فى وزارة الخارجية ، وخالد مشرقى مديرًا لشركة بترول تابعة للحكومة[٨] .

وقد ساهم توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى

تعزيز هذا المناخ الإيجابى الجديد بين الحكومة الإسرائيلية والأقلية العربية وزيادة الشعور بالثقة بين الطرفين. فمن ناحية، أدى هذا الاتفاق إلى إحساس العرب بجدية الحكومة الإسرائيلية فى سعيها لإنهاء سياسة الاحتلال والقمع التى تمارسها ضد إخوانهم الفلسطينيين وجعلهم أكثر قبولًا لهويتهم الإسرائيلية حيث بدا لهم لأول مرة أن التعارض بين جنسيتهم الإسرائيلية وانتمائهم للشعب الفلسطينى يمكن أن يزول. وقد أدى هذا الشعور الجديد إلى تشجيع قطاعات كبيرة من عرب إسرائيل ممن كانوا يرفضون التعامل مع السلطة الإسرائيلية إلى تغيير موقفهم والسعى إلى الانضمام إلى مؤسسات الدولة. ومن ناحية أخرى، أبدت الحكومة الإسرائيلية استعدادًا أكبر للتعامل مع عرب إسرائيل بصفتهم مواطنين فى الدولة وليسوا «طابورًا خامسًا» مما نتج عنه زيادة مساحة الحرية الممنوحة لهم على المستويين؛ الفردى والجماعى، وإفساح المجال لمناقشة قضاياهم فى الدوائر السياسية والإعلامية، وتوفير الدعم المادى لأنشطتهم الثقافية والتعليمية. وقد وصل الأمر إلى سماح القيادة الإسرائيلية لشخصيات من عرب إسرائيل بالتوسط فى حل الخلافات بين قيادات الشعب الفلسطينى وتشجيعهم على القيام بزيارة الدول العربية لدعم مسيرة السلام دون أن تعتبر ذلك انتقاصًا من هويتهم الإسرائيلية أو تهديدًا لأمن الدولة. حتى الأحزاب الإسرائيلية، فقد استغلت أيضًا هذا المناخ لتعزيز وجودها داخل الأوساط العربية وتدعيم قاعدتها الشعبية، واستطاعت بالفعل أن تلعب دورًا مؤثرًا فى الانتخابات المحلية العربية[٩]. وفى ظل هذه المتغيرات، بدا وكأن العلاقة بين إسرائيل والأقلية العربية تسير فى اتجاه الاندماج الكامل لهذه الأقلية دون أية تفرقة بينها وبين الأغلبية اليهودية.

هذه الصورة المتفائلة سرعان ما تتلاشى إذا ما نظرنا إلى حقيقة وضع عرب إسرائيل فى ظل حكومة العمل وإلى «التنازلات» التى قدمها رابين من أجل تحقيق المساواة بينهم وبين اليهود. فقد أثبتت السياسات والمواقف الإسرائيلية أن ما فعله رابين من أجل الأقلية العربية كان مجرد تغييرات شكلية لا تمس جوهر القضية، وأن الغرض الأساسى منها هو السماح لحزب العمل باستغلال إمكانات الأقلية العربية فى تدعيم مسيرته السلمية داخل إسرائيل ومع الدول العربية دون أن ينطوى ذلك على الاعتراف بهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الأولى. وكان أول مؤشر فى هذا الاتجاه هو **رفض رابين لانضمام الأحزاب العربية للائتلاف الحكومى**، على الرغم من اعتماد حزب العمل على تأييد هذه الأحزاب؛ للاحتفاظ بالأغلبية داخل الكنسيت، وبالتالى الاستمرار فى الحكم. **وقد أثار هذا الموقف استياء رؤساء الأحزاب العربية فى الكنيست الذين أعربوا عن خيبة أملهم فى سياسة حكومة العمل – ميريتس مزدوجة المعايير التى تتناقض أفعالها مع ما تنادى به من مبادئ.** وفى هذا الإطار أيضًا، خيب رابين أمل أعضاء الكنيست العرب الذين كانوا يتوقعون تعيين نواف مصالحة كأول وزير عربى فى إسرائيل، مُؤثِرًا السير على درب جميع الحكومات الإسرائيلية السابقة بحرمان العرب من تولى أية مناصب عليا فى الدولة. وكان مصالحة – عضو حزب العمل – مرشحًا لهذا المنصب من عدد كبير من أعضاء حزب العمل بعد استقالة حاييم رامون من منصب وزير الصحة بصفته كان نائبًا للوزير المستقيل. لكن قيادة الحزب خالفت التوقعات وأتت بعضو يهودى – أفرايم سنيه – ليتولى هذا المنصب[١٠]. حتى عندما قام

رابين بتعيين مصالحة ووليد صادق كنائبي وزير فى حكومته، لم يكن هذا بالإنجاز الكبير - كما ألمح الكاتب الإسرائيلى إيلى ريخيس -[١١] بل كان استمرارًا لسياسة حكومات إسرائيلية سابقة حتى خلال فترة الخمسينات التى كان عرب إسرائيل فيها يقعون تحت سيطرة الحكم العسكرى[١٢].

أما على صعيد الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، فلم تكن على مستوى الوعود التى قطعها حزب العمل على نفسه، فقد أوضحت دراسة إسرائيلية أن سياسة حكومة العمل تجاه تحسين أوضاع السكان العرب لم تكن تسير وفق خطة محددة التزمت بها الحكومة، بل كانت تعتمد أولًا وأخيرًا على ميول الوزراء الخاصة ومدى تعاطفهم مع هذه القضية. وبالتالى، فعلى الرغم من الخدمات التى قدمتها الحكومة فى هذا المجال، إلا أن هذه المساهمات كانت أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أية نتائج ملموسة فى رفع مستوى هؤلاء السكان أو فى تضييق الفجوة بينهم وبين اليهود[١٣]. بقى أن نعرف مدى عمق الفجوة التى تفصل بين المستوى المعيشى لكل من العرب واليهود فى إسرائيل والتى أشار إليها مقال فى صحيفة هآرتس ظهر فى أواخر عام ١٩٩٦، أى بعد انتهاء فترة حكم العمل الأخيرة. لقد ذكر هذا المقال أن ٤٨٪ من الأسر العربية تعيش تحت خط الفقر مقابل ٨٪ من الأسر اليهودية؛ وأن نسبة البطالة بين العرب تبلغ ١٢٪ بينما تبلغ بين الإسرائيليين ٦,٢٪؛ وأخيرًا فإنّ العرب يمثلون ٢٪ فقط من طلبة الجامعات فى إسرائيل[١٤].

ولأن سياسة رابين كانت شكلية كما ذكرنا ولم تكن تعنى تحولًا حقيقيًا

فى موقف اليهود من الأقلية العربية، كان يسيرًا على حكومة الليكود التى خلفت العمل فى الحكم فى يونيو ١٩٩٦ أن تتراجع عما قدمه رابين للعرب وأن تعيد الأمور إلى نقطة الصفر تقريبًا.

فعلى الرغم من تعهد نتنياهو للمواطنين العرب فى إحدى جولاته الانتخابية بالعمل على تحقيق المساواة بينهم وبين اليهود[١٥]، إلا أن برنامج حكومته اليمينية جاء خاليًا من أية تعهدات فى ذلك الشأن واكتفى بالإشارة إلى أن الحكومة ستعمل على «دمج الأقليات فى المجتمع»، وهو ما ينطبق على الأقلية العربية[١٦].

وفى الوقت الذى قام فيه نتنياهو - بعد مجيئه إلى الحكم - بتفريغ عملية السلام الحالية من أية تنازلات للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة قد تؤدى فى المستقبل إلى تكوين أى كيان مستقل لهم أو حتى ضمان تخلى إسرائيل عن هذه المناطق، عمد إلى أتّباع سياسة داخلية تقوم على تأكيد الهوية اليهودية للدولة على حساب الأقلية العربية من جهة، وعلى قطع الطريق على العرب أمام المطالبة بحقوقهم كأقلية قومية من جهة أخرى. من هنا جاءت عودة منصب وزير الشئون العربية، والعمل على تنفيذ مخطط تهويد الخليل. وإذا كانت الخطوة الأولى قد حظيت بتغطية إعلامية كافية مع ردود الأفعال التى أثارتها لدى عرب إسرائيل، فإن الثانية على خطورتها لم يكن لها نفس الإعلان والصدى.

ففى أواخر أكتوبر ١٩٩٦- أى بعد أربعة أشهر فقط من تولى الليكود

الحكم - أعلن نتنياهو عن تعيين موشى كتساف وزيرًا لشئون عرب إسرائيل، بدلًا من منصب مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية الذى ألغاه رابين عام ١٩٩٢. وقد برر رئيس الوزراء الإسرائيلى هذا القرار بقوله إن الهدف وراءه هو مساعدة الأقلية العربية على التغلب على مشكلاتها الخاصة، بينما انتقدت هذه الخطوة المعارضة العمالية واليسارية فى الكنيست[١٧]. أما الأحزاب العربية فقد عبرت عن غضبها إزاء سياسة نتنياهو وكتب هشام محاميد، عضو الكنيست ورئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أن إحياء هذا المنصب «هو بمثابة خطوة كلها انسحاب كئيب ودليل على أن حكومة إسرائيل تتنازل حتى عن الزعم بأنها تعمل على المساواة بين اليهود والعرب فى دولة إسرائيل» وأنه «إشارة تبشر بالسوء للسكان العرب»[١٨].

وفى نفس الوقت، وبينما سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تكثيف الوجود اليهودى فى الضفة الغربية والقدس من أجل ضمان الاحتفاظ بهما، أعدت وزارة الإسكان والتعمير مشروعًا يهدف إلى زيادة عدد السكان اليهود بصورة كبيرة فى منطقتى النقب والجليل خاصة الثانية، وهو ما أطلق عليه «مشروع تهويد الجليل». وتولى الحكومة أهمية كبيرة لهذا المخطط من أجل مواجهة الزيادة السكانية للعرب فى هذه المنطقة التى سوف تجعلهم يمثلون غالبية سكان الجليل بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يريد الليكود الحيلولة دون حدوثه. فنجاح المشروع الصهيونى لا يتوقف فقط على أن تكون إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية، بل أيضًا على أن تكون كل منطقة فيها ذات أغلبية يهودية[١٩].

إن خطورة هذا المشروع لا تكمن فقط فى دلالاته الديموجرافية فى تقويض

الوجود العربى فى إسرائيل ولا فى أنه يأتى على حساب تفاقم المشكلة السكانية للعرب - الذين لم تسمح لهم إسرائيل بزيادة رقعة البناء المخصصة لهم بنسبة تذكر على الرغم من تضاعف أعدادهم منذ ١٩٤٨- ولكن فى تبعاته السياسية ، ففى ظل عملية السلام الجارية والحديث عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع ، تريد حكومة الليكود أن تضمن خروج الأقلية العربية خارج المساومة . فمن ناحية ، سيؤدى تهويد الجليل إلى وأد بعض الاقتراحات الإسرائيلية التى نادت بمبادلة أجزاء من النقب والجليل مع الدولة الفلسطينية المستقلة بمستوطنات إسرائيلية فى الضفة الغربية وهو مبدأ رفضه عرب إسرائيل أنفسهم . ومن ناحية أخرى ، سيمنع العرب من أن يطالبوا بالحكم الذاتى فى المناطق التى يشكلون فيها أغلبية سكانية بصفتهم أقلية قومية ، وذلك إذا ما فتح ملف عرب إسرائيل بعد حل المشكلة الفلسطينية ، وهى صيغة كانت قد بدأت تطرح بالفعل فى بعض الأوساط السياسية بين العرب واليهود فى إسرائيل وحازت قبول نسبة لا بأس بها من العرب .

وجدير بالذكر أن رفض القيادة السياسية فى إسرائيل - سواء فى ظل العمل أو الليكود - مساواة المواطنين العرب باليهود إنما تعبر عن موقف المجتمع الإسرائيلى ككل الذى يتمسك بالهوية الصهيونية للدولة - باستثناء قطاع صغير من الأحزاب اليسارية وجماعات حقوق الإنسان . وعلى حين يجد المتدينون اليهود فى اختلاف الدين مبررًا كافيًا للتمييز ضد العرب ، يبرر العلمانيون هذا الموقف بعدم أداء العرب للخدمة العسكرية فى الجيش الإسرائيلى (باستثناء بعض البدو والدروز) والتى تعد شرطًا أساسيًا للاندماج فى الدولة والتمتع

بخدماتها . وعلى الرغم من مرور نصف قرن على التعايش بين العرب واليهود وتمسك العرب بمواطنتهم الإسرائيلية ، إلا أن معظم الشعب الإسرائيلى لا يزال يعتبرهم غرباء عليه .

ومن المفارقات أن تأخذ هذا الموقف جماعات وشخصيات إسرائيلية تؤيد الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة بما فيها حق إقامة دولته المستقلة ، ولكنها تنكر على الفلسطينيين الذين بقوا فى وطنهم أن يكون لهم فيه نفس حقوق اليهود الذين أقاموا دولتهم عليه قسرًا . فنجد العديد من هذه الشخصيات تطرح قضية ترك عرب إسرائيل لأرضهم للحياة فى الدولة الفلسطينية المقبلة ، وكأن القضية بالنسبة للفلسطينيين هى مجرد قضية دولة ونظام سياسى لا قضية وطن ، على عكس اليهود الذين قامت الصهيونية لتعيدهم إلى « وطنهم » فى فلسطين . على سبيل المثال ، يرد الكاتب الإسرائيلى البارز أ.ب. يهوشوا المعروف بمواقفه المؤيدة للسلام على أنطون شماس ، أحد الروائيين من عرب إسرائيل ، بقوله أنه يمكن لشماس ترك إسرائيل والعيش فى الدولة الفلسطينية إذا كان معترضًا على هوية إسرائيل الصهيونية اليهودية[٢٠] ، أى إذا كان يريد لهذه الدولة أن تكون دولة للعرب واليهود . وعلى صعيد آخر ، اقترح يوسى بيلين – الوزير فى حكومة حزب العمل السابقة وأحد أعضاء فريق عمل اتفاقية أوسلو – إعادة توطين عرب إسرائيل فى الضفة الغربية وغزة مقابل ترك المستوطنين لهذه المناطق والحياة داخل حدود الخط الأخضر[٢١] ، وعلى الرغم من رفض الدوائر الرسمية فى إسرائيل مثل هذه الأفكار ، إلا أن مجرد طرحها يوضح نظرة الإسرائيليين للأقلية العربية .

إن إسرائيل عندما قررت استغلال الهوية العربية لمواطنيها العرب لتكون الجسر الذى تعبر عليه للعالم العربى، حرمتهم فى نفس الوقت من أن يكون لهم دور حقيقى فى مفاوضات السلام مع الفلسطينيين باعتبار أنهم لا يمكن أن يمثلوا الشعب الإسرائيلى أو مصالحه. وكان أحمد الطيبى - الذى اختير ليكون حلقة الوصل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أثناء المفاوضات التى سبقت توقيع الاتفاق بين الطرفين ثم مستشارًا خاصًا لعرفات - هو الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة لما كان له من صلات خاصة بكل من عرفات والحكومة الإسرائيلية. حتى هذا الاستثناء قوبل بالرفض من بعض الدوائر السياسية الإسرائيلية بما فى ذلك أورى سافير أحد قيادات وزارة الخارجية الإسرائيلية والمفاوضين فى أوسلو، الذى اعترض على هذه الخطوة من رؤسائه وقيادات حزبه ورفض التعامل مع طيبى لأنه رأى أنه «من الخطر» إقحام عرب إسرائيل فى مفاوضات السلام. ويبدو أن عرب إسرائيل أنفسهم مقتنعون بهذه الفكرة. فأثناء تصويت الكنيست على إعلان المبادئ، أبدى النواب العرب تحفظهم فى إظهار تأييدهم للاتفاق حتى لا يضعوا حكومة رابين فى موقف حرج أمام الأحزاب اليمينية التى كانت تطالب حتى بمنع الأحزاب العربية من المشاركة فى التصويت على هذا الاتفاق، واتهمت الحكومة بأنها تعتمد على الأصوات العربية فى الحصول على الأغلبية داخل الكنيست، وبذلك قبلت قيادات العرب أن تكون مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة الإسرائيلية دون أن يكون لها الحق فى المشاركة الفعالة فى صنع هذه السياسات[٢٢].

وفى نفس الوقت، فإن نظرة الأجيال الصاعدة للأقلية العربية لا تختلف

عن نظرة الأجيال التى سبقتها. ففى استطلاع للرأى أجرته وزارة التعليم الإسرائيلية على عينة من الشباب الإسرائيلى عام ١٩٩٤ اتضح أن ٣٧٪ منهم يكرهون العرب وأن الثلثين لا يوافقون على إعطاء عرب إسرائيل المساواة الكاملة وأن ١٢٪ فقط لديهم صديق عربى[٢٣]. هذه النتيجة لا تترك لنا أملًا كبيرًا فى احتمال تغير وجهة نظر المجتمع الإسرائيلى للعرب فى المستقبل.

إن إعطاء العرب نفس حقوق اليهود فى إسرائيل لا يعتبر قضية سياسية بين أغلبية مسيطرة وأقلية مضطهدة، بل هى قضية تمس هوية الدولة ذاتها. فإسرائيل أقيمت لكى تكون دولة يهودية وليس دولة ثنائية القومية، وشعبها مازال حريصًا على ذلك، أما العرب، فهم جزء من الدولة فقط عندما يمكن استغلالهم لخدمة مصالحها. فيما عدا ذلك، سيظلون عبئًا على الدولة تسعى للتخلص منه إن استطاعت.

الدول العربية: عرب إسرائيل يدفعون الثمن

ومن عجائب القدر أنه فى نفس الوقت الذى قامت فيه حكومة الليكود بإعادة منصب وزير الشئون العربية نشرت الصحف خبرًا مفاده أن الشرطة الفلسطينية اعتقلت مجموعة من عرب إسرائيل كانوا فى زيارة للضفة الغربية بحجة أنهم يتجسسون لصالح إسرائيل على الرغم من افتقارها الأدلة، ليتزامن بذلك الاضطهاد الإسرائيلى مع العداء العربى لعرب إسرائيل وليدفع هؤلاء العرب ثمن السياسات الإسرائيلية العدوانية وثمن التعثر فى مسيرة السلام.

فمنذ قيام دولة إسرائيل، نفضت الدولة العربية يدها عن الأقلية العربية التى ظلت فى فلسطين بعد حرب ١٩٤٨ وقيام الدولة الصهيونية، وبدلًا من أن يحصل عرب إسرائيل على مساندة الدول العربية - ولو على المستوى المعنوى - فى وجه العدوان الإسرائيلى اليومى على حقوقهم باعتبارهم رمزًا للصمود والإصرار على البقاء فى الأرض، وجد هؤلاء العرب أنفسهم ملفوظين من العالم العربى الذى نظر إليهم كجزء من إسرائيل مثلهم مثل اليهود (وبذلك كان عامل المساواة الوحيد بينهم وبين اليهود قد تحقق على يد باقى العرب !) . وفى الوقت الذى ظلوا يعانون فيه من كافة ألوان القهر والاضطهاد الإسرائيلى، لم يحاول أى طرف عربى الحديث باسمهم أو إظهار التعاطف معهم فى محنتهم. على العكس من ذلك، نظرًا لحمل عرب إسرائيل الجنسية الإسرائيلية، فقد كان ينظر لهم لعقود عديدة بعين الشك والريبة على أنهم خونة وعملاء للعدو الصهيونى حتى من قطاعات عديدة من الشعب الفلسطينى ذاته.

وبالتالى، فعلى الرغم من أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ قد ساهم فى إعادة جزء من الترابط بين الشعب الفلسطينى فوق أرضه داخل وخارج الخط الأخضر ونمو الشعور القومى لعرب إسرائيل، إلا أن هذا الترابط لم يأخذ شكلًا ملموسًا حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٨٧. فبعد أسبوعين فقط من بدايتها، أظهر عرب إسرائيل تضامنًا متزايدًا معها بدأ بإعلان قيادتهم الإضراب العام للتعبير عن مؤازرتهم لإخوانهم الفلسطينيين. تلا ذلك تشكيل لجان شعبية فى قرى عرب إسرائيل لمساندة الانتفاضة قامت بجمع تبرعات مادية وعينية من أجل قرى ومدن الضفة التى

كانت تعانى من الحصار الإسرائيلى أو حظر التجول[٢٤] . فى نفس الوقت ، زادت نسبة المؤيدين من عرب إسرائيل لقيام دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة من ٥٠٪ قبل الانتفاضة إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٩[٢٥] . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٥٪ فى العام التالى على الرغم من أن ٨٠٪ منها أعربوا عن عدم نيتهم الانتقال للعيش فى الدولة الفلسطينية[٢٦] .

وعلى الرغم من ذلك ، ظلت الأكثرية فى العالم العربى تنظر إلى عرب إسرائيل نفس النظرة الرافضة والمتشككة . هذه النظرة تجلت فى صورة واضحة فى موقف المثقفين العرب من الكاتب الفلسطينى إميل حبيبى عندما قبل جائزة الإبداع الأدبى الإسرائيلية عام ١٩٩٢. فعلى الرغم من تبرع حبيبى بقيمة الجائزة لصالح الانتفاضة ، إلا أن عددًا كبيرًا من هؤلاء المثقفين ثاروا عليه لأنه لم يرفضها كما كان يجب أن يفعل أى « مواطن عربى صالح » بسبب سياسة القمع التى كانت تتبعها إسرائيل آنذاك ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة . وبغض النظر عن تقييم موقف حبيبى ، إلا أن ما يعنينا هنا هو موقف المثقفين العرب الذين سمحوا لأنفسهم بالهجوم الضارى على أحد الرموز السياسية والثقافية الهامة لعرب إسرائيل وهم الذين لم يشغلوا أنفسهم من قبل بمعاناة ذلك الجزء من الشعب العربى الذى كتب عليه أن يعيش كأقلية مضطهدة داخل دولة لا تريده أن يكون جزءًا منها .

لم تأت المصالحة بين عرب إسرائيل والعالم العربى إلا فى أعقاب تولى حكومة رابين للسلطة عام ١٩٩٢، والتى - كما ذكرنا من قبل - كانت تراهن على تحقيق السلام مع الدول العربية . فمع انفراج العلاقات العربية -

الإسرائيلية ، بدأت الدول العربية ترحب بالدور الإيجابى لعرب إسرائيل فى إنجاح عملية السلام وتناقلت وسائل الإعلام العربية أنباء الوساطة التى يقومون بها بين الأطراف المتفاوضة . وكان أول من سارع بالاحتفاء بعرب إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية . فعلى الرغم من قيام المنظمة باستبعاد عرب إسرائيل من أية تسوية إسرائيلية - فلسطينية ، إلا أن اعتراف المنظمة بإسرائيل وقبولها الدخول فى مفاوضات سلام معها جعلها تعى أهمية استقطاب الأقلية العربية من أجل تكوين جبهة مؤيدة للسلام داخل إسرائيل يكون لها تأثيرها على الانتخابات البرلمانية . وبالتالى ، سمحت المنظمة لقيادات من عرب إسرائيل بلعب دور الوساطة فى العملية السلمية أولًا بين الفلسطينيين بعضهم البعض - كما حدث فى الوساطة التى قامت بها هذه القيادات لإنهاء القتال بين قوات فتح وحماس فى غزة[٢٧] - ثم بينهم وبين إسرائيل ، كما حدث مع أحمد الطيبى وغيره ممن كانوا ينقلون الرسائل بين قيادات المنظمة فى تونس والحكومة الإسرائيلية قبل قيام الطرفين بالتفاوض المباشر . وقد أذن قيام عرب إسرائيل بهذا الدور عن فتح صفحة جديدة بينهم وبين المنظمة اعترفت فيها الثانية بعودتهم إلى الصف الفلسطينى والشعب العربى ، أو كما قال الطيبى : « لقد انتهى إلى الأبد وصف الخونة الذى لقبنا به البعض فى العالم العربى منذ ٢٠- ٣٠ عامًا »[٢٨] .

بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى وقيام علاقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل والدول العربية ، بدأ عرب إسرائيل يلعبون الدور الذى حلم به حاييم وايزمان كجسر بين الطرفين ، وقاموا بزيارات عديدة للدول

العربية بعد أن ظلت مغلقة فى وجوههم لحوالى خمسة وأربعين عامًا . ومن أكثر هذه الزيارات لفتًا للأنظار هى تلك التى قام بها إلى سوريا وفد من عرب إسرائيل يضم خمسة وسبعين فردًا برئاسة عضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة بغرض تقديم العزاء إلى الرئيس السورى حافظ الأسد فى وفاة نجله باسل[٢٩] . وعلى الرغم من حصول أعضاء الوفد على وثائق سفر مؤقتة من مصر لعدم قبول السلطات السورية دخولهم أراضيها بجوازات سفر إسرائيلية ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الزيارة خاصة وأن سوريا هى أكثر الأطراف العربية تشددًا مع إسرائيل بسبب عدم نجاح المفاوضات السورية - الإسرائيلية فى إنهاء الصراع بين الطرفين .

قبل ذلك ، قام وفد آخر يتضمن أحد عشر رئيسًا للبلديات العربية بزيارة رسمية لدولة قطر استغرقت خمسة أيام بناء على دعوة من الحكومة القطرية التى كانت قد ترددت أنباء عن اعتزامها اختيار عرب لتولى إدارة مشروعاتها فى إسرائيل . وقد كان فى وداع الوفد العربى فى المطار الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان[٣٠] ، مما يدل على الأهمية التى توليها إسرائيل لهذه العلاقات . وبعد الزيارة ، صرح وزير الإعلام القطرى أن بلاده سوف تنظم أسبوعًا إعلاميًا للأعمال الأدبية والثقافية لعرب إسرائيل ، وأنها على استعداد للتعاون معهم فى مجال التعليم[٣١] .

وكما علق الطيبى ، اختفت فى هذه المرحلة الجديدة صورة « العميل » الذى يخدم المصالح الصهيونية لتحل محلها نظرة مختلفة لعرب إسرائيل وهى أنهم جزء من الشعب الفلسطينى يعيش داخل إسرائيل ولكنه لا يزال يحتفظ

بهويته العربية ويمكنه أيضًا أن يخدم المصالح العربية فى إسرائيل.

ولكن يبدو أن هذه الصورة الجديدة لم يكن مقدرًا لها أن تعيش كثيرًا. فمع تراجع عملية السلام فى ظل حكومة الليكود الحالية، تضاءلت أهمية «الجسر» الذى يربط بين العرب وإسرائيل. فما كان من الدول العربية إلا أن سحبت قبولها لعرب إسرائيل وإعادتهم إلى «خانة» الخونة والعملاء. ومرة أخرى، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية هى الرائدة فى هذا المضمار.

ففى شهور قليلة، تناقلت الصحف عدة حوادث عن قيام السلطة الفلسطينية باعتقال أو إطلاق النار على مواطنين من عرب إسرائيل كانوا يقومون بزيارات لذويهم فى مناطق الحكم الذاتى وأن اعتقال بعضهم قد تم بسبب ارتكابهم لمخالفات طفيفة[٣٢]. ففى آخر هذه الحوادث، قامت السلطات الفلسطينية باعتقال والتعدى بالضرب على سبعة من عرب إسرائيل فى رام الله عندما قام أحدهم بمخالفة قواعد المرور. وقد صرح المعتقلون فور الإفراج عنهم أن الفلسطينيين اتهموهم بالخيانة لمجرد أنهم يحملون بطاقات هوية إسرائيلية[٣٣]. وفى كل هذه الحالات، كانت السلطات الإسرائيلية تتدخل إما للإفراج عن المعتقلين أو للاحتجاج على تعدى السلطات الفلسطينية على مواطنيها!

وفى دلالة أخرى على عودة الصورة القديمة لعرب إسرائيل فى العالم العربى، يكفى أن نشير إلى ما كتبته صحيفة **الأهرام** عن تشكيل الوفد الإسرائيلى الذى حضر المؤتمر الاقتصادى الدولى الثالث بالقاهرة فى نوفمبر

١٩٩٦. فقد ذكرت الصحيفة أن هذا الوفد كان مريبًا، وأنه كان يضم رجالًا من الموساد منتحلين صفة رجال أعمال إلى جانب خمسة من عرب إسرائيل «للتمويه» و«التظاهر بالتعايش»[٣٤]، مما يلقى بالشك حول مشاركة هؤلاء الخمسة فى المؤتمر ويعيد إثارة قضية ولاء عرب إسرائيل بصفة عامة. وكانت وفود من عرب إسرائيل قد حضرت إلى مصر فى عدة مناسبات فى الأعوام السابقة والتقت مع القيادات السياسية لمناقشة عملية السلام. فى ذلك الوقت، كانت وسائل الإعلام تغطى أنباء هذه الزيارات بصفتها أمورًا طبيعية لا تخفى أية مؤامرات أو نوايا سيئة.

بعد هذا العرض المختصر لمواقف الدول العربية من عرب إسرائيل، من الإجحاف أن نعتبر إسرائيل المسئول الأوحد عن معاناة هذا الجزء من الشعب الفلسطينى دون أن يتحمل العالم العربى نصيبه من اللوم. فعلى الرغم من وقوع عرب إسرائيل تحت السيطرة المباشرة للدولة الصهيونية، إلا أنهم على مستوى آخر جزء من الشعب العربى. لذلك كان من الأحرى ألا يخذلهم العرب وأن يقدموا لهم المساندة فى إطار ظروفهم الخاصة، بدلًا من أن يتركوهم فريسة للإرادة الإسرائيلية تفعل بهم ما تشاء. حتى عندما بدأ العرب التفاوض مع إسرائيل من أجل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وبداية عهد جديد بين شعوب المنطقة، قبلت منظمة التحرير المنطق الإسرائيلى الرامى إلى اقتصار التسوية المقترحة على فلسطينى الضفة الغربية وغزة دون بقية الشعب الفلسطينى الذى يعيش داخل إسرائيل وفى الشتات. بذلك حرم عرب إسرائيل من أن يكونوا جزءًا من أية خطة سلام تضمن لهم الحصول على الحد الأدنى من حقوقهم داخل إسرائيل.

وفى ظل تخلى الدول العربية عن عرب إسرائيل، تبقى إسرائيل الطرف الوحيد المتحكم فى مصيرهم ويصبح من الصعب التكهن بمستقبلهم حتى إذا ما قامت دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، وتتنبأ إحدى رؤى المستقبل بأن تصبح إسرائيل بعد وجود الدولة الفلسطينية أكثر تمسكًا بهويتها اليهودية، وبالتالى أكثر اضطهادًا لسكانها العرب[٣٥]، وفى هذه الحال، سيكون هؤلاء العرب ككبش الفداء الذى تم التضحية به فى سبيل قيام هذه الدولة.

عرب إسرائيل: الرؤية الغائبة

وأخيرًا، ماذا عن عرب إسرائيل أنفسهم؟ إلى من يريدون أن ينتموا؟ وماذا عن رؤيتهم للمستقبل؟

خلال التسعة والأربعين عامًا الماضية، أصبح للأقلية العربية فى إسرائيل طابعها الفريد الذى يميزها عن كل من «اليهود الإسرائيليين» وباقى «الشعب الفلسطينى». وقد ساهمت الظروف المحلية والإقليمية المحيطة فى تحديد توجهات هذه الفئة التى أصبحت على درجة عالية من الوعى السياسى وبالتالى أكثر رغبة فى أن تلعب دورًا مؤثرًا على الساحتين الإسرائيلية والعربية. فعرب إسرائيل يرون أنفسهم مواطنين إسرائيليين، وسيبقون هكذا حتى لو قامت دولة فلسطينية فى الضفة وغزة. فى نفس الوقت، هم أيضًا يعتبرون أنفسهم أقلية قومية تنتمى إلى الشعب الفلسطينى. وقد رأينا كيف أنهم كانوا يناضلون لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود فى إسرائيل ويساندون الانتفاضة فى الأراضى

المحتلة فى آن واحد ، وهو ما أطلقت عليه الأدبيات التى تناولت هذه القضية عمليتى « الأسرلة » و « الفلسطنة » اللتين سارتا جنبًا إلى جنب فى حياة عرب إسرائيل .

وعلى الرغم من نجاحهم فى لفت أنظار الإسرائيليين والعرب لوجودهم بعد عقود من تجاهل الطرفين لهم ، إلا أن عرب إسرائيل لم ينجحوا حتى الآن فى تأكيد هذا الوجود وظلوا على هامش الأحداث يتقاذفهم الطرفان كيفما شاءا . وقد كانت الظروف الداخلية والخارجية مواتية لهم لتحقيق بعض المكاسب على الساحتين خلال حكومة العمل السابقة ، إلا أنهم فشلوا فى الاستفادة منها .

ففى إسرائيل ، لم يحسن رؤساء الأحزاب العربية استغلال فرصة اعتماد حكومة رابين على أصواتهم لضمان أغلبية برلمانية فى التأثير على سياسات الحكومة بشكل أكثر حسمًا لصالح الحقوق العربية . فعلى سبيل المثال ، بعد إعلان نتيجة الانتخابات ، أعلن عبد الوهاب دراوشة - زعيم الحزب الديمقراطى العربى - أنه سيصر على انضمام حزبه للائتلاف الحكومى مع حزب العمل . وعلى الرغم من أن تأييد الأحزاب العربية كان العامل الحاسم فى فوز العمل بتشكيل الحكومة ، إلا أن رابين رفض تمامًا فكرة ضم وزراء عرب إلى حكومته . ورضخ دراوشة لموقف رابين دون إصرار كاف على موقفه ، خاصة وأن الحزب العربى الآخر الذى كان يساند رابين فى الكنيست - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة - قد أعلن أنه غير مهتم بدخول الحكومة[٣٦] . وبذلك ، فوت الحزبان العربيّان على نفسيهما فرصة تمثيل الأقلية العربية فى الحكومة لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، وهى خطوة لا يستهان بها على طريق تحقيق المساواة التى يسعى إليها العرب .

وإذا تركنا قضية المشاركة فى الحكومة لحساسيتها لأية وزارة إسرائيلية ونظرنا إلى الأمور الأقل أهمية - مثل الوعود التى قطعها رابين على نفسه فيما يخص تحسين المستوى المعيشى والخدمات للسكان العرب - سنجد أنه حتى هذه لم يلتزم بها . وفى المقابل ، علقت إحدى الدراسات على الدور الذى قام به الحزبان العربيان لمنع سقوط حكومة رابين عقب الأزمة التى حدثت بين كتلة ميرتس وحزب شاس عام ١٩٩٣ حول تعيين وزير للتعليم . فقد أعطى الحزبان تأييدهما التام للحكومة بلا مقابل ودون مساومة للحصول على أية مكاسب لهما أو للمواطنين العرب[٣٧] .

لقد كانت الحجة فى استمرار تأييد حكومة رابين هى أنها أفضل من الليكود لكافة العرب داخل وخارج إسرائيل وأن سقوطها سيؤدى إلى انتكاس العملية السلمية وتراجع المكاسب العربية . وبذلك أصبح مجرد وجود العمل فى الحكم هو غاية فى حد ذاته ، وليس وسيلة لتحقيق أهداف أخرى . لكن هذا المنطق لم يحقق أية فائدة لعرب إسرائيل الذين حرموا من تعزيز وضعهم عندما كان ذلك ممكنًا ، ولم يمنعهم ذلك من الوقوع تحت سيطرة الليكود بعد ذلك . أما المرة الوحيدة التى هدد فيها العرب بسحب الثقة عن حكومة رابين فكانت فى عام ١٩٩٥ عندما قررت الحكومة مصادرة أراضى فلسطينية فى القدس الشرقية لبناء مساكن لليهود ، وهو موقف كان سيكون خاسرًا لولا قصر نظر المعارضة الليكودية التى أيدت العرب لمجرد إسقاط الحكومة .

كان أداء الأحزاب العربية خلال فترة حكم رابين دليلًا على أوجه قصور

هامة ابتلى بها العمل السياسى لعرب إسرائيل لعقود عديدة ، وهى تتلخص فى تشتتهم بين عدة أحزاب لا تناسق بينها (كما حدث فى قضية الدخول فى الائتلاف الحكومى) بدلًا من التفافهم حول زعامة موحدة ، وأيضًا عدم وجود استراتيجية محددة لتحقيق أهدافهم التى يسعون إليها تغنيهم عن الاتكال على وجود حكومة بذاتها .

ويرى بعض المثقفين من عرب إسرائيل أن إعلان المبادئ قد أثر سلبيًا على إمكانية معالجة هذا القصور نظرًا لما أدى إليه من تزايد عملية الأسرلة داخل صفوف العرب - بما فى ذلك تكريس شرعية المؤسسات الإسرائيلية - دون أن يقابل ذلك حدوث أى تقدم على صعيد إلغاء التمييز ضد الأقلية العربية ، مما يعنى أيضًا تزايد التشرذم السياسى وإعاقة ظهور زعامة قومية تقود النضال إلى المساواة[٣٨] .

وعلى صعيد آخر ، أثبت الواقع أن علاقة عرب إسرائيل بالعالم العربى لا تخلو أيضًا من عوامل النقص . فنظرًا لحالة القطيعة التى كانت قد سادت بين الطرفين لعقود عديدة ، لم يستطع عرب إسرائيل تبنى نظرة متوازنة تجاه العالم العربى . فهم إما احتفظوا بصورة مثالية له - مثلما حدث فى عهد جمال عبد الناصر أو عندما أيدوا قيام صدام حسين بغزو الكويت - أسفرت عن تعاطف كامل معه ، أو صدموا فى حاله وتبرأوا منه تمامًا مكتفين بانتمائهم الإسرائيلى . ولم تسهم إزالة الحواجز بينهم وبين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ فى إيجاد منفذ لهم للتعرف على هذا العالم بشكل أكثر موضوعية أو الدخول

فى علاقات حقيقية . فعلى الرغم من أنهم كانوا يقومون بدور الوساطة بين كل من الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى ، إلا أنهم لم يحاولوا أن يبنوا حياة مشتركة مع الشعب الذى يشكلون جزءًا منه ، لا على المستوى الثقافى ولا الاقتصادى ولا الاجتماعى[٣٩] . وقد ساعد هذا بالتالى الحكومات العربية على إسقاط عرب إسرائيل من حساباتها بصفتهم لا ينتمون لهذه الأمة ونفض أيديها عن معاناتهم .

وبذلك ، يظل وضع عرب إسرائيل كما هو عليه : لا إسرائيل تريدهم ، ولا العرب يأبهون بهم . وفى هذا الإطار ، فإن لفلسطينيّ الضفة وغزة وضعا أفضل من ذويهم فى إسرائيل . فبينما يظل الأمل قائمًا فى أن تسفر عملية السلام الجارية عن قيام دولتهم المستقلة ، فإن أحدًا لا يستطيع التنبؤ بعواقب التسوية على عرب إسرائيل ولا أن يدعى أن وجود هذه الدولة سوف يساعد على ضمان حقوقهم فى إسرائيل . وحتى تتم هذه التسوية ، فإن الكفاح الفلسطينى يتمتع بتعاطف العالم ومؤازرة العرب . لكن من يساند مليونا عربيًا يريدون أن يرتقوا لرتبة « مواطن من الدرجة الأولى ؟ » .

الهوامش

(١) جيفرى أورونسون، «عرب إسرائيل: أبناء الأمة العربية، رعايا الدولة العبرية»، **الوسط**، العدد ٤٩، ١٥/١١/١٩٩٣، ص ١٧.

(٢) نور مصالحة، «الفلسطينيون داخل الخط الأخضر والاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ٧٠- ٧١؛ مروان درويش، «تأثير قيام دولة فلسطينية على العرب فى إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ٨٠.

(٣) من الدراسات التى تناولت أوضاع عرب إسرائيل باستفاضة، انظر: صبرى جريس، **العرب فى إسرائيل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية - سلسلة الدراسات رقم ٣٥، ١٩٧٣)؛ Ian Lustick, **Arabs in the Jewish State** (Austin: University of Taxes Press, 1980); David Kretzmer, **The Legal Status of the Arabs in Israel** (Boulder: Westview Press, 1990).

(٤) **الحياة**، ١٩/٩/١٩٩٣، ص ٣.

(5) Elie Rekhess, "Israeli Arab Citizens and the Peace process" in Robert O. Freedman, ed., **Israel Under Rabin** (Boulder: Westview Press, 1995) pp. 191 - 192.

(6) **The Jerusalem Post**, 25/7/1992, p. 2; Rekhess, p. 192.

(٧) **الحياة**، ٤/٩/١٩٩٢، ص ٣.

(٨) **الأهرام**، ١٩/١٠/١٩٩٣، ص ٦؛ Rekhess, p. 192.

(٩) درويش، ص ص ٦٨ - ٧٢.

(١٠) «بين السلام والمساواة: عرب إسرائيل خلال النصف الأول من فترة تولى حكومة العمل وميرتس»، **مختارات إسرائيلية**، العدد ٧، يوليو ١٩٩٥، ص ٤٢.

(11) Rekhess, p. 192.

(١٢) مصالحة، ص ٧٣.

(١٣) «بين السلام والمساواة ...»، ص ٤١.

(١٤) «نصف الأسر الإسرائيلية تعيش تحت خط الفقر»، **هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٩٦ في **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢٤، ديسمبر ١٩٩٦، ص ٥٢.

(١٥) **بيبي يواصل انقضاضه على الصوت العربي»، معاريف**، ٥/٥/١٩٩٦ في **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٨، يونيو ١٩٩٦، ص ٢٦.

(١٦) «**مخاوف عرب إسرائيل**»، هآرتس، ١٦/٧/١٩٩٦ في **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢١، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢٠.

(17) Israel line, 18/10/1996 (Internet); **The Jerusalem Post International Edition,** 2/11/1996, p. 6 .

(١٨) هشام محاميد، «عودة الوصي»، هآرتس، ٢٢/١٠/١٩٩٦ في **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢٤، ديسمبر ١٩٩٦، ص ٥٠

(19) "Play a Numbers Game", **The Jerusalem Post International Edition,** 7/12/ 1996, p. 22 .

(٢٠) مصالحة، ص ٧٢.

(21) "Courting the Disenfranchised", **Ahram Weekly**, 30/5-5/6, 1996, p. 6 .

(22) **Rekhess**, pp. 197, 195; The Jerusalem Post International Edition, 13/7/1996, p. 24 .

(23) **The Jerusalem Post International Edition,** 7/12/1996, p. 5 .

(24) Elie Rekhess, "The Arabs in Israel and the Intifada" in Robert O. Freedman, ed., **The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World and the Superpowers** (Miami: Florida International University Press, 1991) p. 344 .

(٢٥) درويش، ص ٦٥.

(26) "95% of Israeli Arabs Support a Palestinian State but Would Not Live There", **Arabs in Israel,** Vol. 1:1, Oct. 14, 1990, p. 4 .

(27) **The Jerusalem Post International Edition,** 25/7/1992, p. 1 .

(28) Rekhess, "Israle's Arab Citizens and the Peace Process", p. 197 .

(٢٩) **الأهرام**، ٧/٣/١٩٩٤، ص ٦.

(30) Israel line, 2/12/1994 .

(31) Israel line, 8/12/1994 .

(32) **The Jerusalem Post International Edition,** 3/8/1996, p. 6 & 31/8/1996, p. 6 .

الحياة، ١٩٩٦/١٠/٢٧ ؛ **الأخبار**، ١٩٩٧/٢/١٧، ص ٢ .

(33) **The Jerusalem Post International Edition,** 12/4/1997, p. 4 .

(٣٤) **الأهرام**، ٢٢/١١/١٩٩٦، ص ٥ (الملحق الأسبوعي).

(٣٥) درويش، ص ٧٩.

(٣٦) «بين السلام والمساواة ...»، ص ٤٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٣٨) عبد الكريم المزعل، «رسالة الأراضي المحتلة ١٩٤٨: مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٣١١.

(٣٩) «عرب الـ ٤٨: حديث شامل مع عزمي بشارة عن مأزق أوسلو والتطورات الأخيرة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ص ٦٠- ٦١.

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول العربية